

سورية 2025: عام الاستيعاب وإعادة التأسيس

د. معن طلاع

مدير البحوث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

فكرات استراتيجية

مستخلص

الفرضية الحاكمة: ميزان الاستقرار الهش

ينطلق التقرير من فرضية أن العام الأول لأي سلطة انتقالية (٢٠٢٥ في الحالة السورية) هو عام «اختبار الشرعية». لا يقاس النجاح هنا بالرفاه الاقتصادي الفوري، بل بالقدرة على ضبط العنف، وإدارة المخاوف المجتمعية، وسير ممنهج نحو العدالة الانتقالية. تتحول سورية من بيئة «الجمود السلطوي» العابثة بالأمن الإقليمي إلى دولة تحاول اختبار شرعية مؤسساتها الناشئة وسط ركام من الملفات المركبة.

مهددات الاستقرار: الألغام الموقوتة

يشخص التقرير ثلاثة مستويات من التحديات التي تواجه السلطة الجديدة:

◀ **عنف أهلي ومخاوف مجتمعية:** تبرز قضية «السلم الأهلي» كأولوية قصوى؛ فغياب المؤسسات العقابية الواضحة قد يفتح الباب لعمليات انتقامية أو صدامات طائفية ومناطقية. لذا، يركز التقرير على ضرورة «المصالحة الوطنية» كآلية لامتناس الاحتقان.

◀ **إعادة بناء القطاع الأمني:** يمثل تحدي «فوضى السلاح» وتعدد القوى العسكرية والمحلية العقبة الأكبر. تتبنى السلطة نهج «الاستيعاب والتنظيم» لدمج القوى المختلفة ضمن هيكل وطني موحد، مع ضرورة تفكيك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (خاصة ملف الكبتاجون).

◀ **المهددات الخارجية:** تبرز التدخلات الإقليمية والمشاريع الانفصالية (خاصة في الشمال الشرقي) كمهدد لوحدة الأراضي السورية، مما يتطلب دبلوماسية «تصفير المشاكل» التي انتهجتها تركيا لدعم استقرار الداخل السوري.

السياسات الداخلية: حركية محفوفة بالمخاطر

يوضح التقرير أن التحول الاقتصادي يمثل «كعب أخيل» للسلطة الانتقالية. فبينما يتم رفع الرواتب، تنهار القوة الشرائية وتتصاعد أزمات السكن ونزاعات الملكية مع عودة اللاجئين. يحذر التقرير من «إنذارات اجتماعية» قد تنفجر في حال

إجراء تسويات اقتصادية مع رموز النظام السابق دون شفافية، مما قد يقوض الثقة الشعبية في المسار الانتقالي.

سيناريوهات مشهد ٢٠٢٦: استشراف المستقبل

يرسم التقرير ثلاثة مسارات مستقبلية تتراوح بين الأمل والحذر:

سيناريو التثبيت المتدرج (الأرجح): يفترض نجاح السلطة في بسط السيطرة الأمنية، وجمع السلاح، وانطلاق عجلة الاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل، مدعومةً بمسار «عدالة انتقالية» منضبط يرضي الضحايا ولا يفجر الصراعات.

سيناريو الانتقال «المعلق»: وهو بقاء المؤسسات في حالة عمل شكلي دون نجاعة في برامج الإصلاح، مما يؤدي إلى تعافٍ اقتصادي «فوقى» يرافقه انقسامات طبقية حادة واتساع الفجوة بين المركز والأطراف، مما يبقي سورية في حالة «احتقان مزمن».

سيناريو الانتكاسة الأمنية (الأخطر): وهو فشل الحلول الرسمية في احتواء دوائر العنف، وعودة نشاط التنظيمات المتطرفة أو العصابات المنظمة، مما قد يؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي الجديد والعودة لمربعات الصراع الأولية.

الخلاصة الاستراتيجية:

إن سورية في عام ٢٠٢٥ تعيش لحظة «تأسيسية» بامتياز؛ فإما أن تنجح في تحويل «الاستيعاب» إلى «استقرار مستدام» عبر مؤسسات وطنية جامعة، أو تظل رهينة لتوازنات القوى الهشة. النجاح مرهون بمدى التنسيق بين المسار السياسي الداخلي والغطاء الإقليمي (التركي-العربي) الداعم لوحدة البلاد.

تمهيد

ينطلق هذا التقرير من فرضية مستقاة من بيئات ما بعد النزاع والتي تتطلب نهجاً انتقالياً يفضي بها إلى الاستقرار والسلام المستدامين، ومفادها لا يمكن لأي سلطة انتقالية (لاسيماً في عامها الأول) أن تنجز كافة استحقاقاتها دون تغليب أولويات ضبط العنف وإدارة المخاوف المجتمعية وسير ممنهج باتجاه العدالة الانتقالية وشرعية أداء متنامية وحيز مقبول في معايير التشاركية والمشاركة المجتمعية. لا سيماً أن الأجندة الانتقالية مكثفة وتترافق مع سياق تتحول فيه سورية من «جمود سلطوي» وبيئة عابثة في معادلات الأمن المحلي والإقليمي» إلى دولة آمنة مستقرة تختبر شرعية المؤسسات وشرعية الأداء.

كما يستند إطار التحليل في هذا التقرير إلى القراءة المتعددة للأحداث النوعية التي جرى رصدُها في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في إحاطاته الشهرية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، وتكئ على أداة المصفوفة الاستراتيجية للأحداث المرتبطة بقطاع ما. وسيركز على أربعة محاور: محور مرتبط بالأمن والتحديات النوعية في هذا السياق، ومحور ثان مرتبط بالسياسة الخارجية والإقليمية، ومحور ثالث للسياسة الداخلية وديناميات بناء الدولة، ومحور أخير متعلق بالاقتصاد. لنسكتشف بعدها الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن يحملها عام ٢٠٢٦ في مسيرة الانتقال والاستقرار في سورية.

مُهددات داخلية وخارجية:

ملفات مركبة ومعقدة

اتسم مشهد ٢٠٢٥ بتنوع المهددات الأمنية ما بين الداخلي والخارجي، ففيما يتعلق بالمهددات الداخلية يبرز:

1- مهدد التماسك والانضباط البنيوي الذي يرافق عملية الحوكمة الأمنية وما يرافقها من مخاطر تشتت مراكز اتخاذ القرار الأمني بين رئاسة الدولة، وزارة الدفاع، وتشكيلات مرتبطة بفصائل سابقة او بفاعلين اقليميين. وغياب عقيدة أمنية وطنية جديدة تنقل القطاع من «امن النظام» الى «امن المجتمع»، وغياب الرقابة المدنية والبرلمانية على الاجهزة، في ظل مؤسسات تشريعية لم تتشكل بعد.

2- تنامي احتمالية عودة التهديد الجهادي (تنظيم الدولة الاسلامية) الذي يحاول الاستفادة من الفراغات الأمنية ومن تراكم التحديات وتنوعها، ويتجلى هذا التهديد في تنشيط خلايا نائمة في البادية وعلى الحدود العراقية، ومخاطر الهروب في السجون ومخيمات الاحتجاز في الشمال الشرقي واحتمال تجنيد فئات مهمشة اقتصادياً واجتماعياً، وفي أدبيات ما بعد النزاع، يعد استمرار وجود تشكيلات جهادية عاملاً معرقلاً لاعادة بناء شرعية الدولة وللإستثمار، اضافة الى كونه ذريعة لتدخلات خارجية جديدة.

3- المخاطر المرتبطة بالانقسامات المجتمعية والانتقام: إذ نبهت أحداث السويداء والساحل إلى خطر مزدوج مبني أما على شكل موجات الانتقام أو العنف المضاد، ما قد يغذي دورات جديدة من العنف الطائفي او المناطقية وتتجسد هذه المهددات في حوادث استهداف فردية او جماعية في بعض المناطق ذات الحساسيات الطائفية. وتقوض هذه الديناميات فرص بناء عقد اجتماعي جديد، وتبقي «امن الجماعة» في مواجهة «امن الدولة».

4- الجريمة المنظمة واقتصاد الحرب، فلا تزال شبكات تهريب المخدرات والسلاح والبضائع في عموم سورية لاسيما في المنطقة الجنوبية، تلك الشبكات التي

ترعرعت خلا لسنوات الحرب وتخالفت مع قوى أمر الواقع / وأصبحت هذه الشبكات مصدراً لمهددات امنية داخلية كتغذية العنف المحلي عبر السلاح والمال. وارتباط الجريمة المنظمة بشبكات اقليمية، ما يضاعف كلفة مكافحتها.

وتبرز التدخلات والتوغلات الاسرائيلية في الجنوب والعمق السوري أبرز المهددات الامنية الخارجية وتعد أحد اكثر الفاعلين الخارجيين زعزعة للاستقرار في سورية ما بعد الاسد، عبر مزيج من الضربات الجوية والتوغلات المحدودة، تحت عنوان منع تموضع قوى معادية على حدودها، وتقود تلك التدخلات السيادة وتعرقل مسير الانتقال وعملية اعادة بناء العقيدة الامنية هادفة إلى انتاج نظام سياسي هش من بوابة المحاصصات وهو جوهر دعمها للمجموعات الدرزية في السويداء.

كما يعد استمرار التهديدات العابرة للحدود من العراق بمثابة الفضاء النشط لخلايا تنظيم الدولة وخلايا المجموعات المرتبطة بايران ناهيك عن شبكات التهريب، وان استقرار سورية بعد الاسد يعتمد جزئياً على مستوى التعاون الامني مع بغداد وتشمل هذه التهديدات نشاط خلايا مسلحة تتحرك في صحراء البادية وعلى جانبي الحدود. وتهريب سلاح وبضائع ومقاتلين، ما يغذي اقتصاد الحرب والجماعات المتطرفة.

يبين الرصد أن سقوط النظام لم يعن خروجاً فورياً لايران وروسيا من المشهد السوري، بل اعاد تموضعاً معقداً، استمراراً لحضور عسكري او اقتصادي او استخباراتي في مناطق مختلفة والمهددات هنا مزدوجة من جهة، احتمال استمرار استخدام الاراضي السورية كمنصة صراع غير مباشر بين هذه القوى واسرائيل او الغرب. ومن جهة اخرى، خطر بقاء أجزاء من القرار الامني السوري «مرتنة» لمصالح هذه العواصم، ما يجد من سيادة الدولة وقدرتها على صياغة عقيدتها الامنية بحرية.

ويدلل التفاعل بين المهدد الداخلي والخارجي على مضاعفة المخاطر؛ اذ يصبح الداخل قابل الاختراق من الخارج، فيما يعيد الخارج تشكيل التوازنات الداخلية باستمرار، ما يعيق ترسيخ سيادة الدولة. وفي ضوء ادبيات المقارنة حول دول ما بعد النزاع، لا يمكن النظر الى المهددات الامنية في سورية بمعزل عن اسئلة بناء

الدولة والحوكمة والعدالة الانتقالية؛ فامن ما بعد الحرب لا يتحقق عبر الاجراءات الامنية وحدها، بل عبر تسوية سياسية شاملة، واصلاح مؤسسي عميق، وتحالفات خارجية متوازنة تعترف بسورية كفاعل، لا كساحة.

عنق أهلي مريك:

أهمية المصالحة والسلام الأهلي

تعاني الساحة السورية - بحكم تعقد مسار العدالة الانتقالية الذي يشتبك أنياً مع مفهوم المصالحة والسلام الأهلي - من «جرائم قتل أقرب لحالة الانتقام» ويأخذ طابع التصفية، وزيادة في مؤشر العنف الأهلي وتنوع دوافعه، إذ تركزت عمليات القتل والتصفية في محافظات حمص، وحلب، وحماة، واللاذقية، وهي مناطق شهدت نشاطاً كثيفاً لمليشيا النظام ومؤسساته الأمنية قبل سقوط الأسد، كما تتميز بتركيباتها السكانية المتنوعة. حيث وثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان منذ مطلع عام ٢٠٢٥ وحتى نهاية شهر أيار ٢٠٢٥ مقتل ٢٣٥١ شخصاً في عموم سورية، وبلغت النسبة الأعلى في شهر آذار حيث تم تسجيل ١٥٦٢ (قرابة ٦٢٪ من اجمالي حصيلة الضحايا) على خلفية الأحداث العسكرية التي شهدتها الساحل السوري.

وتنوعت الدوافع وراء هذه التصفيات، إلا أن السبب الأكثر تكراراً كان الاشتباه في «التعاون مع النظام»، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تلت ذلك دوافع الثأر الشخصي أو العائلي أو الطائفي، حيث استغل بعض الأفراد حالة الانهيار الأمني لتصفية خصومات قديمة. في بعض الحالات، استُخدمت تُهم الانتماء الأمني أو العمالة ذريعة لتبرير عمليات قتل لا تمت بصلة واضحة للسياق السياسي، ما يعكس تغوّل منطق الانتقام الشخصي على حساب المعايير القانونية. في معظم الحالات، لم تُعرف الجهة المنفذة، أو اكتفي بوصفها بـ «مسلحين مجهولين»، ما يعكس حالة تفلت أمني واسع. غير أن طبيعة العمليات وطريقة تنفيذها تُشير إلى أن غالبية هذه التصفيات نُفذت على يد أفراد من داخل المجتمعات المحلية، بدوافع ذاتية لا تتصل بقرار سياسي مركزي أو تنظيم عسكري منظم. في حالات محدودة، تم الربط بين منفذين وبين فصائل مسلحة أو جهات أمنية محلية، وتكشف ظاهرة التصفية عن

غياب الحوكمة الأمنية وغياب جزئي لأشكال المحاسبة القانونية، كما تنذر بمخاطر تراكم العنف الأهلي في مرحلة ما بعد النظام. استمرار هذه العمليات يهدد النسيج المجتمعي ويُضعف الثقة بالسلطة إذ لم تُبادر إلى ضبط الحالة الأمنية، وإنشاء آليات قضائية انتقالية تُعالج الجرائم بعيداً عن منطق الانتقام.

تتنامى حوادث العنف ذات الطابع الأهلي في المشهد الاجتماعي السوري وتختلط فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والمجتمعية، وتدفع باتجاه ترسيخ الانقسامات الهوياتية والاختلافات الفكرية، وتنذر باحتمالية الانزلاق إلى "اللاستقرار"، وتنوعت الدوافع ما بين الطائفية والمناطقية والاثنية والسياسية والعشائرية، وتوضح هذه الحوادث أن أنماط العنف المحلي في سورية ليست نمطية الطابع، بل تتغير بتغير مجموعة من العوامل المتداخلة كالبنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع المحلي، وعلاقة السكان بالسلطة المركزية أو الفاعلين المسلحين المحلي، ودرجة الاستقطاب الطائفي أو الإثني الناتج عن الحرب وتراكمات التهميش إضافة إلى حجم الخطاب التعبوي عبر الإعلام ووسائل التواصل، الذي يُسهم في شرعنة العنف الرمزي والميداني.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجتمع السوري في ٢٠٢٥ عاش "تناقضاً مؤسماً": ارتياح للخلاص من النظام، مقابل واقع معيشي قاسٍ وخوف من الفوضى. ملف المقابر والمفقودين أعاد تعريف الألم العام، وملف العودة فتح نزاعات الملكية والسكن والخدمات. في هذه البيئة، يصبح أي فشل اقتصادي بمثابة "تهديد سياسي".

الاستيعاب والتنظيم:

خطوات أولى لبناء القطاع الأمني

منذ أواخر عام ٢٠٢٤، شرعت الحكومة السورية في عملية تنظيم أولية عبر مراحل متتابعة من التعيينات والترقيات، بدأت بترقية قيادات عليا مثل وزير الدفاع مرهف أبو قصرة ورئيس هيئة الأركان علي نور الدين النعسان إلى رتبة لواء، تلتها خطوات تنظيمية أوسع شملت تعيين قادة الفرق والألوية، وتشكيل فرق عسكرية جديدة تركز على آلية التطوع بدل التجنيد الإجباري، مع استهداف استيعاب

مئات الآلاف من العناصر، بينهم مقاتلون من الفصائل المسلحة. وقد وافقت هذه العملية تأسيس لجان متخصصة مثل «اللجنة العليا لتنظيم البيانات العسكرية» و«لجنة الهيكلية» التي كانت مهمتها توثيق الموارد البشرية والمادية ووضع قاعدة بيانات موثقة تمكن من إحصاء الفصائل المسلحة وتسليحها، تمهيداً لدمجها ضمن الجيش النظامي الجديد.

برزت ضمن سياسة الاستيعاب والتنظيم الأمني عدة إشكاليات وتحديات يمكن تصنيفها وفق ثلاثة مستويات؛ الأول متعلق بضرورة بلورة معايير احترافية - عسكرية في التعيينات يكون مصدرها الرئيسي الكليات العسكرية ومجموعة شروط للانتساب لا تستثني مكوناً ولا تفرز لوناً أحادياً على الجيش؛ فإشكالية العنصر البشري برزت كإحدى المهددات. والمستوى الثاني مرتبط بالانضباط والكفاءة التي دلت المؤشرات أعلاه على أنها محل اختبار حقيقي. أما المستوى الثالث فهو مرتبط بالعنصر الأجنبي وما يحمله من تهديد محلي وخارجي إن لم تُصغ لهم برامج إدماج نوعية تضمن عدم تحولهم لكانتونات عسكرية أو حتى مجتمعية.

إذن؛ تعكس هذه المراحل المتتابعة مساعي وزارة الدفاع السورية لاستيعاب مجاميع عسكرية وضبط أولي للسلاح، لكنها في الوقت ذاته تكشف عمق التحديات المرتبطة بالعقائدية، والولاءات السياسية، والمعايير المهنية، مما يستلزم مزيداً من الإصلاح المؤسسي والسياسي لتعزيز تماسك الجيش ووحدته وضمان تحوله إلى مؤسسة وطنية جامعة قادرة على المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار. وهو ما يفترض أن يكون في المدى المنظور والمتوسط والاستراتيجي.

بذات السياق، باشرت وزارة الداخلية السورية خطوات تنفيذية نحو اعتماد هيكل تنظيمي جديد يهدف إلى تحديث الجهاز الأمني والشرطي وضبطه إدارياً وميدانياً، دون المساس بمركزية القرار في دمشق. ويقوم التوجه الجديد على تقسيم البلاد إلى خمسة قطاعات جغرافية رئيسية، كما شرعت وزارة الداخلية في تنفيذ ما أسمته «إعادة هيكلية شاملة» من خلال سلسلة من التعيينات والتغييرات الإدارية تهدف من خلاله ضبط اللامركزية. كما استعرضت الوزارة رؤيتها التنظيمية الجديدة، والتي تقوم على دمج جهازَي الشرطة والأمن العام تحت ما يسمى «قيادة الأمن

الداخلي في المحافظة»، وهو ما يعكس إدراكاً بضرورة التبسيط الإداري واستيعاب الفصائل المحلية في البنى الرسمية دون صدام. وفي الوقت ذاته، تسعى الوزارة إلى إضفاء طابع مؤسسي رقابي من خلال إدارة استقبال الشكاوى، ومأسسة العلاقات العامة، وتطوير بنى تقنية رقمية.

يمكن اعتبار ما يجري داخل وزارة الداخلية جزءاً من عملية أولية لبناء أمني مؤسسي تستند إلى نموذج استيعابي مرّن، لا قطيعة فيه مع الماضي، لكنه يراهن على إعادة التوازن بين سلطة الدولة واحتياجات المجتمع المحلي، مع ضرورة التنويه بأهمية تطابق البنية المؤسسية مع واقع التنفيذ العملي، وأن تتكرّس ثقافة أمنية جديدة تعلي من مبدأ سيادة القانون.

سياسات داخلية:

حركية محفوفة بالمخاطر

شهد عام ٢٠٢٥ تحولاً نوعياً في الدبلوماسية السورية التي انتقلت من خطاب الصراع إلى خطاب «إدارة الانتقال» ومقاربة «الاستقرار» كحاجة محلية وإقليمية ودولية كتخفيف العقوبات، وفتح قنوات، وتقديم الدولة الجديدة ك«شريك وظيفي» في ملفات الإرهاب والمخدرات واللاجئين. لكن الانفتاح لم يكن صكاً نهائياً؛ كان «مشروطاً وقابلاً للارتداد» إذا انفلت الأمن أو بقيت مناطق الحكم الذاتي خارج سيطرة الدولة، وقد ساهمت تلك السياسة في أن يتجه الداخل السوري إلى تثبيت «مركز قرار» جديد، ثم محاولة إعادة اطلاق عجلة الدولة، واحتاج هذا المسار إلى أدوات سريعة: أطر دستورية انتقالية، حكومة، وإعادة هيكلة أجهزة أمن/ إدارة. لكن هذه الأدوات بطبيعتها تخلق مخاوف، يعد عام ٢٠٢٥ عام بناء الهيكل وينتظر ديناميات تثبيت آليات رقابة صارمة واطلاق ممنهج للعدالة الانتقالية وإدارة حكم توازن بين المركز والأطراف. كما هو مبين بالمصفوفة أدناه:

الحدث	مؤشرات المتابعة	الفرص	المخاطر	الدلالة الاستراتيجية	درجة الشبّث
الإعلان الدستوري (مارس)	تشكيل محكمة دستورية؛ آليات رقابة؛ شفافية التعيينات	بناء مؤسسات انتقالية واضحة	تركز السلطة؛ ضعف الضوابط	تفتين الانتقال وإنهاء الفراغ القانوني	عالٍ

متوسط	قطع رمزي مع ديناميات نظام الأسد	فراغ شبكات الإدارة؛ رد فعل قاعدي	إعادة بناء الخدمة المدنية على الكفاءة	آليات بديلة للتوظيف/ منع التسييس/ إعادة هيكلة اتحادات	حل حزب البعث
متوسط	اختبار تمثيل وبناء شرعية إجرائية	”هندسة تمثيل“ تُضعف الثقة	قناة سياسية لامتناص النزاعات	نسبة المشاركة؛ تنوع التمثيل؛ طعن انتخابي؛ نزاهة	انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر)
منخفض - متوسط	توحيد مؤسسات الدولة شرعياً	مقاومة محلية؛ خوف من التهميش	خفض كلفة الازدواجية وتحسين الخدمات	نقل الصلاحيات؛ دمج موظفين؛ ميزانيات البلديات	دمج هيكل الإدارة الذاتية مدنياً
متوسط	عدالة اقتصادية؛ تفكيك اقتصاد الربيع	انتقائية/ تصفية حسابات	استعادة أصول وتمويل الخدمات	ملفات قضائية منشورة؛ استرداد أصول؛ حوكمة التصرف بالأصول	قانون “من أين لك هذا”
متوسط	إعادة تعريف الأمن كخدمة عامة	ارتدادات شبكات؛ فوضى انتقال	بناء جهاز مهني موحد	ضبط الاعتقال؛ قنوات الشكوى؛ نسب الجريمة؛ مهنية الشرطة	هيكل الأمن القومي والإلغاء فروع سيئة الصيت
متوسط	إدارة الانقسام بلا حرب	تسويات على حساب العدالة	إدماج سياسي	جدول أعمال؛ تمثيل الضحايا؛ مخرجات ملزمة	مؤتمر حوار؛ مصالحة وطنية
متوسط	بوابة الشرعية الأخلاقية	صدمة اجتماعية؛ مقاومة شبكات	تهدة الثأر وبناء ثقة	عدد الملفات؛ مراكز استقبال؛ تقارير دورية/ حماية الشهود	ملف المفقودين وفتح الأرشيف أزمة
متوسط	اختبار اللامركزية ووحدة الدولة	تمرد؛ انقسام؛ تدخلات خارجية	نموذج حكم محلي تفاوضي	اتفاقيات صلاحيات؛ موارد؛ انتخابات محلية/ سلاح	السويداء؛ خصوصية إدارية

ولا تنفك تلك السياسات عن الاقتصاد إذ كان اقتصاد ٢٠٢٥ هو ساحة التهديد الأكبر، فالدولة تريد تثبيت عملتها ووقف النزيف، لكنها ورثت مجتمعاً ”منهكاً“ لا يحتمل صدمات طويلة دون حماية. وكانت الإصلاحات النقدية ورفع الدعم وإعادة هيكلة الطاقة ضرورية، لكنها تتطلب إدارة عادلة وشفافة كي لا تغدو مولدة للاحتجاج وفقدان الشرعية.

أما فيما يرتبط بالبيئة المحلية الداعمة للاستقرار، فإن متطلباتها ليست متجانسة بين المناطق السورية، بل تتفاوت تبعاً لبنية المحلية وخارطة الفاعلين ومستوى التعافي من الصراع، وطبيعة العلاقات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة، إضافة إلى مدى قدرة المؤسسات الناشئة على تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام. ومن خلال ضرورات دمج أدبيات العدالة الانتقالية وبناء السلام المحلي وما يستلزمه من إصلاح القطاع الأمني، يمكن استخلاص خمس حزم رئيسية من المتطلبات:

أولاً: الضبط الأمني وإعادة تعريف السلطة المحلية وإعادة توحيد الإشراف الأمني تحت مظلة مؤسسة مدنية واحدة، بعد أن أدت تعددية القوى الأمنية إلى حالة

من «التشظي الأمني» الذي يمنع تشكل إحساس جماعي بالأمان.

ثانياً: الخدمات الأساسية والحوكمة المحلية، فالخدمات كشرط لبناء الثقة بعد الانقسام المجتمعي، إذ لاتعد إعادة الإعمار الخدمي (المدارس، المياه، الكهرباء) مجرد عملية هندسية، بل هي مشروع مصالحة مجتمعية. فالعودة إلى الحيز العام المشترك لا تتم دون استعادة الخدمات التي تفككت خلال الحرب.

ثالثاً: الاندماج الاجتماعي، كشف سقوط النظام هشاشة البنية الخدمية وظهور توترات صامتة بين النازحين والسكان المضيفين. وعليه لابد من دمج النازحين في عمليات صنع القرار.

رابعاً: التعافي الاقتصادي وسبل العيش: شكل العامل الاقتصادي شرطاً مهماً والعدالة والاستقرار. فعدم توفير بدائل اقتصادية للشباب سيعيد إنتاج اقتصاد الحرب. كما أنه من المهم جداً التنويه لأهمية إنتاج اقتصاد بديل للرعاية القديمة.

خامساً: متطلبات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية: وهذا يحتاج إلى معالجة إرث الانتهاكات. وأولوية جبر الضرر وضرورة المحاسبة مع التأكيد على أن احتياج العدالة لمقاربات تدريجية تؤمن بتقديم ضمانات مجتمعية تمنع الانتقام.

سادساً: متطلبات المشاركة والشمول: ضرورة إشراك الشباب والنساء والنازحين في صنع القرار. وتعزيز منصات الحوار المحلي وربطها بالحوار الوطني تلتقي هذه المتطلبات عند ثلاث ركائز مشتركة كبناء مؤسسات محلية شفافة وقابلة للمساءلة وتوفير خدمات عادلة وشاملة وتمكين الشباب والنساء بوصفهم وقود التحول وليس هامشه.

الخلاصات:

اتجاهات انتقالية وسيناريوهات حذرة

حكمت المشهد السوري في ٢٠٢٥ ثلاثة توجهات كبرى: الأول؛ الانتقال من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة، والثاني؛ التوجه من الحرب الكبرى إلى عنف موضعي متعدد، والثالث؛ التوجه من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد «فرصة/ مخاطر».

وبتحليل إجراءات وسلوكات الدولة السورية فإنه يمكن تصدير مؤشرات إنذار مبكرة للعام ٢٠٢٦ كما هي موضحة أدناه:

1- الإنذارات السياسية: كاتساع الفجوة بين المركز والأطراف (احتجاجات فئوية). وتراجع الشمول في التعيينات؛ المجالس لصالح لون واحد. وتعقد مسار اللامركزية أو تحويله إلى مجرد إدارة شكلية. ومحدودية الملعب السياسي والمدني

2- الإنذارات الأمنية: كارتفاع الاغتيالات و"القتل المجهول" في مناطق حساسة (الساحل؛ الجنوب؛ الشرق). وعودة عمليات داعش النوعية (استهداف قيادات؛ تفجيرات كبيرة). وعودة اقتصاد المخدرات (تحول من معامل إلى شبكات تهريب محترفة).

3- إنذارات اقتصادية-اجتماعية: قفزات أسعار الخبز؛ الوقود بلا تعويضات، انهيار القوة الشرائية على الرغم من رفع الرواتب، تصاعد نزاعات الملكية والسكن واحتكاكات العائدين.

4- إنذار عدالة انتقالية: «تسويات» مع رموز كبرى دون شفافية (تُفجر الثقة)؛ تسييس الملف الطائفي / المناطقي بدل مسار قانوني واحد.

ويتجه مشهد ٢٠٢٦ نحو عدة سيناريوهات متنوعة تميل بمجموعها إلى الاتجاه نحو الاستقرار الحذر كما هي موضحة أدناه:

١. تثبيت متدرج (الأرجح) لاسيما إذ ترافقت الإصلاحات مع حماية اجتماعية، ومن مؤشرات تقدم نوعي في معالجة الملفات الأمنية لاسيما بسط السيطرة على عموم سورية وجمع السلاح وانخفاض الجريمة ويرافق ذلك مؤشرات تعافي لاسيما في قطاع النقل والطاقة وتوسع مساحات الاستثمار، وانطلاق نوعي ومنضبط لمسار العدالة الانتقالية

٢. انتقال «معلق» (استقرار فوقي + احتقان اجتماعي)، ومن مؤشرات عمل المؤسسات دون نجاعة برامج الإصلاح وتعافي الاقتصاد الذي يرافقه انقسامات طبقية واحتجاجات مطلبية وتضخم مزمن ناهيك عن اتساع الفجوة مركز/ أطراف، تسويات اقتصادية مثيرة للجدل.

٣. انتكاسة أمنية-اجتماعية (الأخطر) ومن مؤشرات عدم نجاعة الحلول

الرسمية تجاه: دوائر العنف الطائفي / الثأري؛ عودة داعش / أي تطرف جديد؛ انهيار الثقة لدواعٍ معيشية / أزمة العدالة؛ موجات نزوح داخلية جديدة؛ ارتفاع عدد الاغتيالات؛ تضخم حادّ وشامل في الأسعار.

إنّ منع الانهيار العام ومنع التقسيم الفعلي (تماسك مركز الدولة + خطوط سيطرة) هو النتيجة الأهم في ٢٠٢٥. إلا أن أي تدهور معيشي أو انحراف أمني أو غموض في العدالة الانتقالية قد يحوّل "الصبر الاجتماعي" إلى رفض سياسي وينقل البلاد إلى موجة عنف تعود بتداعيات سلبية على المشهد الداخلي والخارجي.